خلال الربع الرابع من 2020

«كامكو»: صافي أرباح بنوك الخليج عند أدنى مستوى في 7 سنوات

تراجع صافي ربح القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي مرة أخرى خلال الربع الرابع من عام 2020، مدفوعا بارتفاع المخصصات التي قابلها جزئيا ارتفاع إجمالي الإيرادات المصرفية.

وحسب تقرير لشركة كامكو للاستثمار، انخفض صافي الربح بما يقرب من الثلث على أساس ربع سنوي خلال الربع الرابع من عام 2020، ووصل إلى 5.3 مليار دولار، وانعكس الانخفاض أيضا في صافي أرباح العام بأكمله الذي وصل إلى أدنى مستوى له في 7 سنوات.

وانخفض صافي الربح الإجمالي للسنة المالية 2020 إلى 25 مليار دولار، مقارنة بـ36.9 مليار دولار خلال العام المالي 2019، مسجلا انخفاضا بنسبة 32.2 %.

وطبقاً للتقرير، كان هذا أكبر انخفاض على الإطلاق منذ العام 2002 على الأقل وأكبر بكثير من الانخفاض البالغ 22.3 % في عام 2008، عام الأزمة المالية العالمية.

توقعات بتضاؤل التمويل والإقراض من قبل البنوك المركزية في المنطقة خلال العام الحالي

وأشار التقرير، أن انخفاض صافي الربح في الكويت كان الأشد حدة بنسبة 55.5 بالمئة إلى 1.5 مليار، ثم البحرين بتراجع 53.6 بالمئة لـ700 مليون دولار، تليها الإمارات بـ44.2 بالمئة لـ7 مليارات دولار، بينما شهدت البنوك السعودية والقطرية انخفاضاً بنسبة 22.8 %، و12.4 % على التوالي.

وتعكس النتائج الحالية للبنوك التدابير التي اتخذتها البنوك المركزية للحد من تداعيات جائحة فيروس كورونا، فقد اتخذت بنوك المنطقة موقفاً استباقياً في الاعتراف بالقروض المتعثرة في إطار بعض المبادرات التي تم طرحها مثل برنامج الدعم والمواجهة الاقتصادي في الإمارات. ومن المتوقع أن يتضاءل التمويل والإقراض من قبل البنوك المركزية الأخرى في المنطقة خلال العام الحالي، علما بأن تلك التدابير تستهدف مواصلة التدفق المستمر وغير المنقطع للتمويل بشكل رئيسي إلى قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الذي يوفر الجزء الأكبر من الوظائف على مستوى المنطقة. كما تضمنت الإجراءات المطبقة توفير التمويل بدون تكلفة للبنوك وشركات التمويل، هذا إلى جانب التأجيل الاختياري لسداد القروض والتي تعتبر من أهم سبل الإغاثة للبنوك، إلا انها تقوم بشكل أساسي بتأجيل الاعتراف بالقروض المتعثرة التي من شأنها أن تتفاقم إذا فشل الاقتصاد في التعافي على المدى القريب.

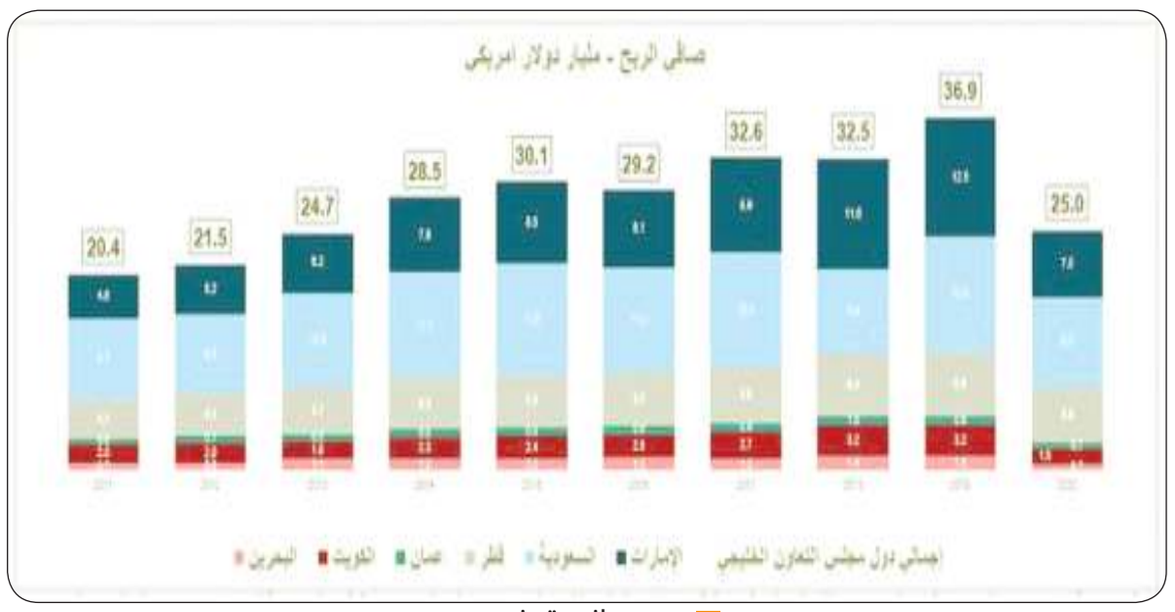

رسم بياني توضيحي

انخفاض صافي الربح في الكويت كان الأشد حدة بنسبة 55.5 بالمئة ثم البحرين بتراجع 53.6 بالمئة

ومع عودة الاقتصاد إلى مسار النمو وتراجع الوباء، من المتوقع أن يتضاءل الدعم التنظيمي هذا العام ومن المتوقع أن يكون لذلك تأثير سلبي على أرباح القطاع.

وترجح كامكو أن تكون البنوك حذرة في تسجيل تلك البيانات وستقوم بتوزيعها على عدة فترات مالية خلال السنة، بالإضافة إلى ذلك، فإن النمو القوي في الإقراض، وخاصة في المملكة العربية السعودية وقطر، من شأنه أن يساعد في التخفيف من تأثير المخصصات في الأرباع القادمة.

ويشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 62 بنكا مدرجا في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي عن فترة الربع الرابع عام 2020، هذا وقد تم استبعاد البيانات الخاصة بالربعين الأول والثاني من العام 2020 للبنوك البحرينية؛ لعدم توافر تلك البيانات. يشار إلى أن الجائحة تسببت في إحداث تداعيات شديدة أثرت على قطاع البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي، تماشيا مع أداء معظم الدول الأخرى، ما أدى إلى تسجيلها أعلى قيمة مخصصات محتجزة على الإطلاق في العام الماضي. وحسب التقرير، فقد أعلنت البنوك المدرجة في البورصات الخليجية وعددها 62 بنكاً عن احتجازها مخصصات خسائر القروض بقيمة 20.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020 بزيادة 61.3 % أو 7.7 مليارات ريال شملت كافة دول مجلس التعاون الخليجي الست.

وسط انتعاش القطاع

1.9 مليار دولار..قيمة التداولات العقارية في البحرين خلال 2020

ارتفاع الصفقات العقارية بنسبتي 14 % و20 % خلال الربعين الثالث والرابع

علي المديفع

مشاريع عقارية كبرى متعددة الاستخدامات تزيد قيمتها عن 12 مليار دولار

شهد القطاع العقاري بمملكة البحرين انتعاشا بشكل سريع وذلك في ظل طرح خطة الوطنية جديدة للقطاع العقاري والتي اشتملت على عدد من المبادرات لتنشيط النمو في القطاع، إذ تتجه السوق العقارية في البحرين حاليا نحو المزيد من النمو الذي تحقق في الأشهر الفائتة رغم تأثيرات جائحة "كوفيد".

وشهدت الصفقات العقارية في البحرين تحقيق زيادة بنسبتي 14% و20% في الربعين الثالث والرابع من العام 2020 وذلك مع تحقيق العمليات والأنشطة العقارية في البحرين قيمة إجمالية وصلت إلى 1.9 مليار دولار أميركي (717.4 مليون دينار بحريني) في 2020.

وتهدف الخطة الوطنية لتنظيم القطاع العقاري 2021 – 2024 التي تم إصدارها مؤخراً إلى زيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني ضمن الجهود المستمرة التي تقودها البحرين في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تتضمن الخطة 4 مبادرات و17 مشروعاً تشمل القوانين والتشريعات، والخطط بعيدة المدى، والمبادرات التنظيمية لتطوير القطاع العقاري.

ومن شأن المشاريع العقارية الكبرى في المملكة التي تزيد قيمتها عن 12 مليار دولار أمريكي بما في ذلك "إيجل هيلز" و"مراسي البحرين" و"ديار المحرق" و"دلمونيا" و"خليج البحرين" أن تزيد من ريتم النمو والازدهار، إذ تعتبر البحرين سوقاً متنوعة، وتتيح الاستثمار في مجموعة مختلفة من العقارات التي تركز على تلبية الطلب العقاري المتزايد في البحرين وكذلك القادم من المنطقة لمنتجات عقارية تلبي احتياجات الحياة والعمل والاستجمام.

وفي تصريح لعلي المديفع المدير التنفيذي للاستثمارات بمجلس التنمية الاقتصادية – البحرين، وذلك حول التطورات المستجدة في القطاع العقاري قال فيه:

"يعكس انتعاش القطاع العقاري في المملكة فاعلية ما طرحته البحرين من مبادرات ومشاريع لتحقيق النمو فيها، حيث يجري العمل على تنفيذ العديد من المشاريع العقارية المميزة وذلك ضمن خطة لتطوير البنية التحتية في البحرين".

وأضاف المديفع قائلاً:

"حينما ترى هذه المشاريع وقد أصبحت حقيقة ملموسة فهو أمر يدعو للاعتزاز، وهي مشاريع ستدفع بلا شك عجلة النمو في البحرين وستستمر في تحقيق النمو في إطار دعمه المتواصل لحملة بنك الكويت المركزي "لنكن على دراية"، قام البنك بتنظيم حلقة نقاشية على منصة كلوب هاوس بعنوان "بطاقات الائتمان وطرق الاحتيال الحديثة".

وشارك في تلك الحلقة النقاشية رئيس لجنة البطاقات المصرفية في اتحاد مصارف الكويت يوسف الماجد، ومساعد مدير عام إدارة التواصل في بنك الكويت الوطني عبدالمحسن الرشيد، ومساعد مدير عام عمليات البطاقات في بنك الكويت الوطني دينا البدر، والمدير التنفيذي لإدارة عمليات البطاقات في بنك الكويت الوطني بشار ابراهيم.

وقد لاقت الحلقة النقاشية تفاعلاً مميزاً من متابعي صفحات بنك الكويت الوطني على منصات التواصل الاجتماعي.

وبهذه المناسبة قالت مدير أول في إدارة التواصل في بنك الكويت الوطني، فرح بستكي: "أسبقيتنا في التواجد على منصة كلوب هاوس ترسخ دور الوطني الريادي واستراتيجيتنا في الاعتماد على القنوات الإلكترونية في القيام بمسؤولياتنا المجتمعية خاصة في ظل الظروف الاستثنائية الحالية".

وأضافت بستكي: "نهجنا في دعم مبادرة بنك الكويت المركزي لنكن على دراية متواصل وشامل لكافة قنواتنا الإلكترونية ومتنوع ما بين نشر المواد التثقيفية والمحتوى التوعوي وتنظيم الفعاليات بهدف تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وتسليط الضوء على حقوق العملاء".

وأكدت بستكي حرص الوطني على زيادة وعي العملاء بالأساليب والطرق المبتكرة في عمليات الاحتيال وسبل الوقاية منها وتقديم الارشادات والنصائح التي تمكنهم من حماية حساباتهم من تلك العمليات المشبوهة.

ودعت بستكي عملاء البنك وغيرهم من جميع شرائح المجتمع إلى متابعة صفحات الوطني على منصات التواصل الاجتماعي في ظل ما تقدمه من محتوى شامل يستهدف كافة شرائح المتابعين. وقد وصل أعداد متابعي كافة صفحات التواصل الاجتماعي لبنك الكويت الوطني بنهاية العام 2020 إلى 1.7 مليون متابع بزيادة 13% على أساس سنوي نتيجة انضمام 200 ألف متابع جديد خلال العام الماضي. وشهد محتوى صفحات الوطني على مواقع التواصل الاجتماعي خلال العام تفاعلاً ملحوظاً، حيث شهد عدد التفاعلات مع المحتوى نمواً بنسبة 8% سنوياً ليصل إلى 4 ملايين مقارنة بتفاعلات بلغت 3.7 ملايين تفاعل خلال العام الماضي وهو ما يحفظ لصفحات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي حصة الأغلبية بين صفحات باقي البنوك. ويعد الوطني داعم وشريك رئيسي لكل حملات ومبادرات بنك الكويت المركزي التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي ونشر التوعية المصرفية بين شرائح المجتمع، وقد دأب البنك بصفته أكبر المؤسسات المالية في الكويت والمنطقة على تنظيم مختلف الفعاليات التي تساهم في توعية المجتمع بكل القضايا التي تهم القطاع المصرفي وتنظيم الفعاليات والدورات التدريبية في مجال مكافحة عمليات الاحتيال والجرائم المالية.

نظم حلقة نقاشية بعنوان "بطاقات الائتمان وطرق الاحتيال الحديثة"

بستكي: «الوطني» أول البنوك الكويتية في التواجد على منصة «كلوب هاوس»

دورنا ريادي في تقديم محتوى توعوي ومتميز بكافة صفحاتنا على وسائل التواصل الاجتماعي

نهجنا في دعم مبادرات «المركزي» التوعوية يشمل جميع قنواتنا ويهدف إلى نشر الثقافة المالية

فرح بستكي

يحرص بنك الكويت الوطني على تكريس موقعه الريادي على مواقع التواصل الاجتماعي وأسبقيته في مواكبتها منذ انطلاقها. وفي ذلك الإطار، عمد الوطني إلى إطلاق حسابه على موقع التواصل الاجتماعي كلوب هاوس Cloubhouse ليكون بذلك أول بنك في الكويت يطلق حسابه على موقع المحادثات الصوتية الذي تم تدشينه حديثا.

ويعمد بنك الكويت الوطني إلى التحديث المستمر لمحتوى صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي ما بين حملات التوعية التثقيفية والإعلامية. ومن ذلك المنطلق وفي إطار دعمه المتواصل لحملة بنك الكويت المركزي "لنكن على دراية"، قام البنك بتنظيم حلقة نقاشية على منصة كلوب هاوس بعنوان "بطاقات الائتمان وطرق الاحتيال الحديثة".

وشارك في تلك الحلقة النقاشية رئيس لجنة البطاقات المصرفية في اتحاد مصارف الكويت يوسف الماجد، ومساعد مدير عام إدارة التواصل في بنك الكويت الوطني عبدالمحسن الرشيد، ومساعد مدير عام عمليات البطاقات في بنك الكويت الوطني دينا البدر، والمدير التنفيذي لإدارة عمليات البطاقات في بنك الكويت الوطني بشار ابراهيم.

وقد لاقت الحلقة النقاشية تفاعلاً مميزاً من متابعي صفحات بنك الكويت الوطني على منصات التواصل الاجتماعي.

وبهذه المناسبة قالت مدير أول في إدارة التواصل في بنك الكويت الوطني، فرح بستكي: "أسبقيتنا في التواجد على منصة كلوب هاوس ترسخ دور الوطني الريادي واستراتيجيتنا في الاعتماد على القنوات الإلكترونية في القيام بمسؤولياتنا المجتمعية خاصة في ظل الظروف الاستثنائية الحالية".

وأضافت بستكي: "نهجنا في دعم مبادرة بنك الكويت المركزي لنكن على دراية متواصل وشامل لكافة قنواتنا الإلكترونية ومتنوع ما بين نشر المواد التثقيفية والمحتوى التوعوي وتنظيم الفعاليات بهدف تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وتسليط الضوء على حقوق العملاء".

وأكدت بستكي حرص الوطني على زيادة وعي العملاء بالأساليب والطرق المبتكرة في عمليات الاحتيال وسبل الوقاية منها وتقديم الارشادات والنصائح التي تمكنهم من حماية حساباتهم من تلك العمليات المشبوهة.

ودعت بستكي عملاء البنك وغيرهم من جميع شرائح المجتمع إلى متابعة صفحات الوطني على منصات التواصل الاجتماعي في ظل ما تقدمه من محتوى شامل يستهدف كافة شرائح المتابعين. وقد وصل أعداد متابعي كافة صفحات التواصل الاجتماعي لبنك الكويت الوطني بنهاية العام 2020 إلى 1.7 مليون متابع بزيادة 13% على أساس سنوي نتيجة انضمام 200 ألف متابع جديد خلال العام الماضي. وشهد محتوى صفحات الوطني على مواقع التواصل الاجتماعي خلال العام تفاعلاً ملحوظاً، حيث شهد عدد التفاعلات مع المحتوى نمواً بنسبة 8% سنوياً ليصل إلى 4 ملايين مقارنة بتفاعلات بلغت 3.7 ملايين تفاعل خلال العام الماضي وهو ما يحفظ لصفحات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي حصة الأغلبية بين صفحات باقي البنوك. ويعد الوطني داعم وشريك رئيسي لكل حملات ومبادرات بنك الكويت المركزي التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي ونشر التوعية المصرفية بين شرائح المجتمع، وقد دأب البنك بصفته أكبر المؤسسات المالية في الكويت والمنطقة على تنظيم مختلف الفعاليات التي تساهم في توعية المجتمع بكل القضايا التي تهم القطاع المصرفي وتنظيم الفعاليات والدورات التدريبية في مجال مكافحة عمليات الاحتيال والجرائم المالية.

الحلّ الجديد يحد من التكاليف بنسبة 90 %

«سيتا» تطرح أداة مبتكرة لإعادة المفقودات على الطائرات وداخل المطارات

أعلنت شركة "سيتا" المزوّد الرائد لخدمات تكنولوجيا المعلومات في قطاع النقل الجوي، عن طرح أداة وورلد تريسر لوست آند فاوند بروبرتي لإعادة المفقودات، وهي حل رائد قائم على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ومصمم لإيجاد أسرع السُبل لإعادة المفقودات على الطائرات أو داخل المطارات إلى أصحابها، والتي تعد واحدة من أبرز التحديات التي يُواجهها قطاع النقل الجوي.

يترك المسافرون سنوياً ملايين المقتنيات، بما فيها الهواتف والمحفظات والحقائب، على الطائرات أو داخل المطارات، الأمر الذي يُكلف القطاع ملايين الدولارات لإعادة هذه المفقودات إلى أصحابها. وقد تصل تكلفة تحديد ملكية غرض مفقود واحد وإعادته إلى 95 دولار أمريكي، شاملة خطوات التسجيل والتعامل مع استفسارات ومكالمات العملاء والتخزين والشحن.

تستفيد خاصية إعادة المفقودات من حلّ وورلد تريسر من سيتا، المعتمد من قبل غالبية شركات الطيران الدولية في2،200 مطار حول العالم، تساهم في الحد من تكاليف إعادة المفقودات لأصحابها بحوالي 90%. ويُمكن لموظفي شركات الطيران تسجيل المواد المفقودة وإنشاء تقرير عنها وتأكيد مطابقتها في أقل من دقيقتين. كما أن الحلّ الجديد يسرع بشكل ملحوظ من الوقت اللازم لإيجاد وإعادة المفقودات، مع نجاح إعادة 60% من إجمالي هذه المفقودات خلال مدة لا تتجاوز الـ 48 ساعة.

ومن جانب آخر، يتم التعامل مع المفقودات في الوقت الراهن بشكل يدوي إلى حد كبير، فضلاً عن مشاركة العديد من الأطراف المعنية فيها، وافتقار شركات الطيران إلى القدرة السيطرة على كامل حلقات سلسلة الأحداث وحتى الاطلاع الكامل عليها. بينما تساهم المدة الزمنية المطولة اللازمة لمطابقة المواد مع التقارير الخاصة بها في زيادة تعقيد العملية اليدوية. أمّا الآن، لقد أصبح بإمكان المسافرين تسجيل مطالباتهم عبر أجهزتهم المحمولة خلال ثوان للإبلاغ عن المفقودات وتنظيم عملية استعادتها وسداد التكاليف المترتبة عليها، فضلاً عن متابعة تحركات هذه المفقودات خطوة بخطوة.

يعتمد حلّ وورلد تريسر لوست آند فاوند على أحدث الحلول التكنولوجية، مثل الرؤية الحاسوبية وتعلم الآلة ومعالجة اللغات الطبيعية، للبحث في قاعدة البيانات العالمية من الصور والمواصفات لمطابقة الأغراض التي تم إيجادها مع تلك التي أُبلغ عن فقدانها. كما يستخدم الحلّ تكنولوجيا التعرف على الصور لتحديد تفاصيل مثل العلامة التجارية أو المادة التي صُنع منها الغرض المفقود أو حتى لونه. كما يتعرف على الكلمات المتشابهة في الوصف لتحديد تطابق مؤكد.